بمبادرة من المجلس العراقي للسلم والتضامن

المنظمات غير المكومية تطالب المكومة بعدم التدخل في شؤونها الداخلية

بغداد / رياض القره غولي

بمبادرة من المجلس العراقي للسلم والتضامن عقد ممثلو المنظمات غير الحكومية اجتماعاً جددوا فيه مطالبتهم، أمس، الحكومة العراقية بالعدول عن قرارها الذي منح وزارة الدولة لشؤون المجتمع المدني صلاحية التدخل في شؤون المنظمات غير الحكومية والسيطرة على نشاطأتها وتجميد اموالها

والقي المحامي حسن شعبان منسق لجنة المتابعة المنبثقة عن المؤتمر كلمة قال فيها: أن قرار مجلس الوزراء المرقم ٨٧٥٠ الصادر في الثامن من آب الماضي يعد تدخلاً في شؤون المنظمات المهنية وغير الحكومية العراقية، خلافاً لنصوص الدستور والمواثيق والاعراف الدولية التي تدعو الى استقلالية هذه المنظمات وعدم التدخل في شؤونها، مبيناً ان اية اشكالات او خروقات او تجاوزات داخل عمل هذه المنظمات تكون من اختصاص هيئاتها العامة، بموجب قوانينها

ودعا في كلمته الى الاسراع في سن قانون للمنظمات المهنية وغير الحكومية وفقاً للمادة (٤٣) أولاً من الدستور.

واكد ان الشرعية الدولية لحقوق الانسان وكل المواثيق والاعراف الدولية قد اقرت حق التجمع السلمي المدني في منظمات مهنية وغير حكومية وغير حزبية طوعية وغير ربحية حيث تشكل مراكز ثقل وضغط في موازرة الحكومة ومعها القطاع الخاص لتشكيل ما اصطلح على تسميته دولياً بـ (الحكم الراشد)، مشيراً إلى أن المنظمات المهنية وغير الحكومية العراقية رغم ظروف العراق المعروفة تسعى لتكون نقاط تجمع ونشاطاً للفاعلين في مجال العمل المهنى والمدنى، تتمسك باستقلالية عملها ونشاطها بعيداً عن أي تدخل حكومي او حّزبي من خلال تمتعها بالشخصية المعنوية القانونية التي ينظمها قانون خاص بها.

وعبر باسم لجنة المتابعة لمؤتمر المنظمات غير الحكومية عن أسفه لأن تلجأ الحكومة العراقية الى هذا الاجراء في محاولة للسيطرة على المنظمات المهنية

وحث المنظمات المهنية وغير الحكومية النظيرة على التدخل ومؤازرة المنظمات غير الحكومية العراقية والضغط على الحكومة للتراجع عن قرارها المرقم ٧٨٥٠ والقرارات ذات الصلة به.

ووجه المؤتمر الذى حضره رؤساء وممثلو المنظمات المهنية وغير الحكومية العراقية نداءً الى الحكومة العراقية وقادة الاحزاب السياسية والجامعة العربية والامم المتحدة وجميع المنظمات غير الحكومية العربية والدولية بالسعى الى إلغاء القرار المذكور.



تدارس رفع المستوى المعاشي للمواطنين

بغدا/سها الشيخلي

عقد مجلس محافظة بغداد بالتعاون مع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ندوة موسعة شارك فيها اعضاء من منظمات المجتمع المدنى والهيئة المركزية للعشائر تناولت السبل الكفيلة برفع المستوى المعاشى للفرد العراقي.

وفي بداية الندوة تحدث رئيس مجلس محافظة بغداد معين الكاظمي قائلاً:

كرست الحكومة السابقة في عهد صدام حسين موارد البلد لبناء السجون والمعتقلات وظل الشعب يعيش المعاناة طوال تلك الفترة وبعد سقوط النظام بدأ الامل ينتعش لرفع معاناة ابناء شعبنا.. وبناء العراق الجديد.

واشار السيد الكاظمي الى ان العراق بلد الخيرات ومن حق مواطنه ان يعيش بذلك الخير. ،قد خصصت الحكومة مبلغ ٥٠٠ مليون دينار عراقي لمشروع شبكة الحماية الاجتماعية لمساعدة مليون عائلة.. التقديرات الاولية تشير الى ان في بغداد وحدها هناك ٢٤٠ الف عائلة من الفقراء وهو رقم كبير.

النجف/ علي المطلبي

محافظ النجف:نحتاج الى اكثر من ٤٠ مليون

دولار لبناء محطة الكهرباء في المحافظة

قال محافظ النجف اسعد سلطان ابو كلل:

ان محطة الكهرباء التي وصلت الى النجف

قبل اشهر و تبلغ طاقتها الإنتاجية ٢٥٠

ميكا واط تحتاج الى اكثر من ٤٠ مليون

دولار لبنائها وان الحكومة لم تستطع توفير

وكشف أبو كلل في مؤتمر صحفى عقده في

مبنى المحافظة أمس عن منحة ايرانية

لاكمال المشروع حيث قام السيد سلام المالكي

بزيارة الى ايران لمتابعة الموضوع: و اشار ابو

كلل انه حتى ولو توفر المبلغ فان انجاز

من جهة اخرى اعلن محافظ النجف عن

بدء التشغيل التجريبي لمصفى النجف الذي

اتسعت طاقته الانتاجية لسبعة آلاف لتر يومياً في غضون الايام العشرة القادمة واضاف ان الادارة المدنية منحت ٣٥ ترخيصاً

لانشاء محطات تعبئة جديدة في النجف ما سيؤدى الى انهاء ازمة الوقود في المدينة

وأكد محافظ النجف من جهة أخرى إن ٣٥٪

من التبرعات التي وصلت الى المدينة سيتم

وعن الاستعدادات الامنية لاستقبال شهر

محرم، قال ابو كلل ان محافظة النجف

اتخذت الاستعدادات لاستقبال شهر محرم

حيث تم عقد ثلاثة اجتماعات مع المواكب

الحسينية والقوى الامنية و سيتم توزيع الواجبات وتشكيل اللجان في سبيل رسم خطة

المشروع يتطلب بحدود سنة من الوقت.

بشكل نهائي في الاشهر القادمة.

أمنية ناجحة.

تخصيصها لمشاريع المجاري في المدينة.

وقالت ليلى عزيز كاظم مدير وبحضور وزير العمل والشؤون الاجتماعية. واشارت عزيز الى عام الرعاية الاجتماعية في وزارة ان قانون رقم ۲٦ لسنة ١٩٨٠ تم العمل والشؤون الاجتماعية: ان نظام شبكة الحماية الاجتماعية تعديله بنظام شبكة الحماية الاجتماعية في النظام السابق الذي خضع الى دراسة معمقة وقد جرى التعتيم على ظاهرة شارك فيها البنك الدولي

واضافت: وبعد سقوط النظام ظهر العديد من الأسر الفقيرة وكانت الاسباب عديدة حيث كان سابقاً ١٧١ ألف اسرة. اصبح لدينا الآن مليون عائلة فقيرة



بناء على دراسات اعدت بهذا الخصوص وهذا يعني ان ٢٠٪ من سكان العراق هم من الفقراء ولكن بموجب نظام الشبكة الحالى سيظهر العدد الواقعى الذي هو اكبر من هذا الرقم المعلن. ففي بغداد تم تحديد ٢٤١ ألف عائلة فقيرة. وفي البصرة ٧٦ ألف عائلة وفي الموصل ٨٦ ألف

واشارت السيدة ليلى الى انه قد تم تخصیص (٥٠٠) ملیار دینار تم اقتطاع ٧٥ مليار دينار منها لتوزيعه بشكل اعانة للعوائل. ودفع رواتب الشبكة كل ثلاثة أشهر عن طريق مكاتب البريد البالغة ٤٠ مكتباً. وبواقع ٤٠ ألف دينار للعائلة شهرياً.. وتم تحديد مبلغ تصاعدى بمستوى خط الفقر وهو مبلغ دولار واحد لكل يوم وفي مدة شهر سيكون الراتب الشهري ٣٠ دولارا أي ٤٥ ألف دىنار حيث سيكون راتب العائلة ذات الـ ٤ أفراد ١٠٠ ألف دينار وذات اله ٦ أفراد ١٢٠ ألف دينار وفي حالة الغاء البطاقة التموينية كلها او بعض اجزائها سيكون الراتب الشهرى ١٨٠

إنذار هبكر للتحذير من انفلونزا الطيور

تدرس وزارة التعليم العالى والبحث العلمى إمكانية إقامة شبكة للإندار المبكر من احتمال تسرب الفايروس المسبب لمرض انفلونزا الطيور إلى مياه دجلة والفرات. وقالت دبيريوان مصلح عبد الكريم الخيلاني وكيل الوزارة للشؤون العلمية: إن اللَّجنة الوزارية المكلفة بمتَّابعة تطورات

مرض انفلونزا الطيور في الوزارة بحثت إمكانية تشكيل فرق بحثية متخصصة في ثلاث من جامعاتها هي السليمانية والموصل والانبار، للقيام بتحاليل دورية لمياه نهري دجلة والفرات، ومراقبة وتحديد مدى تلوثها بالفايروس المسبب لمرض انفلونزا الطيور، ومستويات ذلك. وأضافِت: إن هذا الإجراء الوقائي يسهم عند المباشرة به

قريباً، في إعطاء إنذار مبكر للجهات الوطنية المعنية بالموضوع، كي تتخذ تحوطاتها لمواجهته، ومنع انتشاره في

ويذكر إن الوزارة رصدت أكثر من (٢٤٠) مليون دينار مؤخراً، لتمويل بحثين يتعلقان بالمرض.. إذ يتعلق أولهما بإجراء دراسة عن فايروسات انفلونزا الطيور الموجودة في العراق، وذلك من قبل باحثى كلية الطب البيطري في جامعة بغداد... في حين يتناول الثَّاني البحث عن مستضدات انفلونزا الطيور وأنواعها عند الأشخاص ذوي الخطورة العالية (العاملون في حقول الدواجن)، يجرى من قبل باحثي وحدة بحوثٍ الأمراض الانتقالية في كلية الطب في جامعة بغداد

بالتعاون مع عدد من المنظمات الانسانية

جمعية التعاون والتنمية توزع هدايا واجهزة تكييف على مدارس في مدينة الصدر

بغداد / هشام الركابي

قُدمت جمعية التعاون والتنمية بالتنسيق مع منظمة الامل وعدد من المنظمات الانسانية هدايا ومستلزمات دراسية آضافة الى اجهزة التبريد والتدفئة الى مدرستي النيل وبردى الابتدائيتين.

وقالت ريا محمود ممثلة جمعية التعاون والتنمية: ان هذه البادرة هي فكرة مشتركة تقدم بها عدد من الجمعيات الانسانية بهدف المساهمة في دعم القطاع التربوي الذي تعرض للاهمال على مر السنين وتم اختيار مدينة الصدر كونها احدى المدن المكتظة وفيها العديد من المدارس والطلبة واضافت: اننا نعتبر هذه الخطوة تجربة اولى لاختيار مدارس اخرى في عموم البلاد. جرى بعد ذلك حفل توزيع الهدايا وحوارات بين عدد من التربويين واساتذة المدرسة اضافة الى الحضور حول كيفية ايجاد بيئة تربوية ناجحة بعيداً عن العنف ودعا المتحاورون الحكومة الى دعم هذه البرامج واسناد وزارة التربية في هذا المجال وفي نهاية الاحتفال قام طلبة المدارس ببادرة طيبة تمثلت بتدمير لعب الاطفال التي تدعو الى العنف من بنادق ومسدسات بلاستيكية وقاموا بإتلافها واستعاضوا عنها بزراعة الورود والازهار كشيء يوفر السلام.

بغداد / رياض القره غولي دعت الهيئة العامة لنقابة المحامين العراقيين أعضاءها في السادس عشر من آذار المقبل لغرض انتخاب مجلس جديد للنقابة مكون من نقيب وعشرة اعضاء، بما يكفل استمرار النقابة في القيام بدورها المهنى والوطنى للمرحلة المقبلة. وقال امين سر النقابة ضياء السعدي: ان مجلس النقابة لايزال يمارس اختصاصاته ووظائفه المهنية برغم صدور قرار وزارة العدل بحله.

واضاَّف السعدي، انه تأكيداً على موقف واوضح ان امر حل مجلس النقابة غير دستوري ويتقاطع مع أحكام المادة (٢١)

الانتقالية والمادة (٤٣) من الـدستـور الدائم اللتين منعتاً الحكومة من التدخل في شؤون مؤسسات المجتمع المدني حرصاً على استقلالها.

دعوة الهيئة العامة إلى انتخاب مجلس جديد لنقابة المحامين

النقابة تعدقرار وزارة العدل بحلها غير دستوري

النقابة الرافض لقرار حل مجلسها فأن محكمة استئناف بغداد الكرخ الاتحادية قـد اعتبـرت الكتـاب الـصـادر من وزارة العدل والموجه الى دائرة تنفيذ الكرخ لغرض تسليم مهام مجلس النقابة الى اللحنة الحكومية المشكلة بأمر وزارة العدل - ليس له قوة القانون او صادراً من سلطة تشريعية وبالتالي لايجوز

من قانون ادارة الدولة للمرحلة قبول تنفيذه طبقا لاحكام القانون. وثمن دور القضاء العراقي وجرأته والتزامه بالشرعية القانونية ورفضه القرارات غير الدستورية الصادرة من

لجان حكومية لا تملك سلطة التشريع ولتعارضها واحكام قانون المحاماة النافذ رقم (۳) لسنة ، ۲۰۰٤ واشار الى ان مجلس النقابة الحالى قد تم انتخابه من قبل الهيئة العامة للنقابة بتاريخ ٢٠٠٣/٨/١٥، تحت اشراف اللجان القضائية ورقابة المنظمات الدولية ومنها الامم المتحدة واتحاد المحامين العرب والاتحاد الدولي لنقابات

حملة كبيرة لإزالة التجاوزات في بغداد

أعلنت امانة بغداد انها ستباشر بحملة كبيرة لازالة التجاوزات على املاك امانة بغداد والتصميم الاساسي للعاصمة. وقال مصدر في الأمانة أمّس السبت:"ان الامين اوعز بتشكيل لجنة مركزية ولجان فرعية في البلديات لحصر هذه التجاوزات وتصنيفها ومن ثم النزول بقوة لإزالتها وتطبيق القرار الخاص برفع التجاوزات الذي حصلت عليه

واضاف: إن الإزالة ستشمل تجاوزات . الوزارات والدوائر الحكومية أيضاً ، التي تسرعت في إنشاء بنايات ومحطات وقود وكراجات وبنايات محاكم عدلية ودور سكنية ، وان الأمانة أنذرت هذه الجهات وستطِبق القانون ، لأنها أحدثت تشويهاً كبيراً في التصميم الأساسي للعاصمة. وبين المصدر: إن الأمانة لم تخصص أي قطعة أرض إلى الجمعيات والجهات التي وزعت قطع أراض على المواطنين مند عام ٢٠٠٣ بل أن ذلك ليس من موافقة مجلس الوزراء ومجلس الرئاسة صلاحيتها ، وإنما من صلاحية مجلس والقاضى بحجز المتجاوز وإزالة التجاوز وتغريمه كلفة الإزالة".